الأمم المتحدة

A S

Distr
GENERAL

A/39/218
S/16511
27 April 1984
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٣٣ من القائمة الاولية*
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن اشير الى رسالة سعادتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ حول مسألة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط .

ان الحكومة الفرنسية كانت دائما ترى انه ينبغي للتوصل الى تسوية شاملة لنزاع الشرق الاوسط ، اللجوء اساسا الى مفاوضات تقوم بوجه خاص على القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين كان مجلس الامن قد اعتمدهما بالاجماع او بما يشبه الاجماع وما زالا لهذا السبب يحتفظان بكامل قيمتهما . ومن رأينا انه يتعين ان تشترك في هذه المفاوضات كل الاطراف المعنية مباشرة في المنطقة بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني ، وتبعا لذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشترك في المفاوضات . بيد ان هذه المفاوضات ، التي هي مفتاح كل تقدم يمكن احرازه ، تفترض الاعتراف المتبادل سلفا بوجود اطراف النزاع وحقوقهم.

كما نعتقد انه لابد من استرشاد المفاوضات بمبدأين اساسيين لا ينفصلان عن بعضهما وهما : من جهة ، حق جميع دول المنطقة في الوجود والأمن بما فيها اسرائيل والدول العربية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ومن الجهة الاخرى ، العدل لجميع الشعوب وما يشتمل عليه من ضرورة تأكيد الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه ذلك . وقد ورد هذان المبدأن فضلا عن ذلك في مشروع القرار الذي قدمته فرنسا في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ بالاشتراك مع مصر ، الى مجلس الأمن (S/15317) .

* A/39/50 .

وحيث أننا نرى ان طابع الاولوية الذى ينعقد بشأنه التفاوض بغية تنفيذ هذين المبدأين لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، لم ينعكس بصورة كافية في قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم بعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط طبقا لمبادئ توجيهية تثير هي بدورها لدينا بعض التحفظات . وهذا هو السبب الذى حدا بفرنسا الى الامتناع عن التصويت على القرار .

ومما لا ريب فيه انه من الممكن لمثل هذا المؤتمر الدولي المعني باقرار السلم في الشرق الاوسط ان يصبح عظيم الجدوى في مجال تطوير اجراءات السلم اذا ما اجتمعت سلفا عناصر التسوية بواسطة محادثات بين الاطراف المعنية . وقد يلزم ايضا في ذات الوقت اتفاق الاطراف على أسس الاشتراك في المؤتمر بطريقة تضمن له فرصا معقولة لتحقيق النجاح وللاسهام بصورة حقيقية في البحث عن تسوية شاملة . ونظرا لما تشير اليه الدلائل من عدم توافر الشروط المطلوبة فان ذلك يلقي ظلالا من الشك في ان الوقت لم يحن بعد لعقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط في ظل الظروف الراهنة .

ان الحكومة الفرنسية ، التي تعلق اهمية كبرى على الدور الذى يمكن للامم المتحدة ان تقوم به وبصفة خاصة مجلس الأمن في تيسير اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، لتعرب عن بالغ أسفها ، للاسباب المبينة اعلاه ، لعدم استطاعتها الاشتراك في المؤتمر الدولي الذى وافقت الجمعية العامة على مبدأ عقده .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(التوقيع) لوك دى لابارديى نانتوى